VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Souq Al Arabia**
DATE:	**11-October-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**50,000**
TITLE :	**MoH clarifies Global Fund to Fight AIDS' demand for a payback of EGP 3 million…and program to continue until 2016**
PAGE:	**03**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Safaa Amin**

الصحة توضح حقيقة مطالبة الصندوق العالمى لمكافحة الإيدز باسترداد ٣ ملايين.. ومستمرون فى البرنامج حتى ٢٠١٦

كتبت- صفاء أمين

أوضح الدكتور وليد كمال مدير البرنامج الوطنى لمكافحة مرض فيروس الإيدز بوزارة الصحة حقيقة اتهامات الصندوق العالمى لمرض الإيدز عن وجود مخالفات مالية تتعلق بتسجيل بنود الإنفاق للبرنامج القومى لمكافحة مرض الإيدز بوزارة الصحة ومطالبته باسترداد الأموال المهدرة وقال إن هناك لجنة مشكلة منذ سنة تقريبا وهى المختصة بالنظر فى هذه القضية.

وأضاف أن التقرير جاء عن الفترة العلاجية المقدمة لبرنامج مكافحة الإيدز من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ وهى الفترة الأولى للمنحة وليس له تأثير على التعاون المشترك بين الصندوق والأنشطة الموجودة حاليا، حيث انها ممتدة لنهاية ٢٠١٦ خاصة أن هناك أموالا متبقية من المنحة يتم الصرف من خلالها الا انها قد تختلف طبقا للاحتياجات فى البرنامج حيث تم التركيز على رعاية المرضى وتوفير العلاج اللازم لهم وشراؤها عن طريق اليونيسيف منذ ٢٠٠٨وهو ليس بجديد كما جاء فى توصيات التقرير، ومع بداية ٢٠١٤ بدأت وزارة الصحة بتوفير العلاج بحيث يكون هناك توازن بين المنح والتمويل المحلى وبلغ عدد المرضى المأمضين العلاج حوالى ١٧١٥مريضا وبتم صرف الأدوية لهم وزعايتهم من خلال ١٠مراكز على مستوى المحافظات المختلفة بجانب تقليص الأنشطة الوقائية والتدوات.

وأشار كمال أن هذه الاتهامات قديمة ولا يزال ملف الموضوع معلقاً ولم يتم البت فيه، حيث جاء التقرير ليتحدث عن وجه نظر مكتب معين خاص بالصندوق العالمى عن بعض الأنشطة التى تم تنفيذها وليس كمنحة ككل وأفاد بوجود بعض الاختلافات الخاصة بالأنشطة التى تم تنفيذها وتتعلق بالقالب بالمشتريات لإجراءات غير متوافقة مع الصندوق الذى يحدد مدى صحة ذلك هو القانون وهى انتظار نتائج التحقيقات من قبل الجهات المختصة.

وكان طالب التقرير الصادر من قبل الصندوق العالمى لمكافحة الإيدز الذى يعد المؤسسة التمويلية الأهم عالميا لبرامج مكافحة الإيدز والسل والملاريا الحكومة المصرية باسترداد مبلغ ٣ ملايين و٨٤٩ ألف جنيه مصرى)، حيث كشف التقرير الصادر فى أواخر سبتمبر الماضى عن نتيجة التحقيقات التى أجراها مكتب المفتش العام التابع للصندوق عن وجود مخالفات مالية تتعلق بتسجيل بنود الإنفاق للبرنامج القومى لمكافحة مرض الإيدز بوزارة الصحة حيث منح الصندوق الحكومة المصرية ثلاث منح فى مجالى مكافحة الإيدز والسل، بإجمالى ٣٠,٥٩ مليون دولار أمريكى (حوالى ٢٣٩,٥ مليون جنيه مصرى).

وأضاف التقرير عن اكتشاف وجود مخالفات فى الإنفاق تمس تعاقدات معيبة بلغت قيمتها ٦٦٨ ألفا و٨٧٧ دولارا (ما يعادل ٣ ملايين و٨١٩ ألف جنيه مصرى). واقترح التقرير على الصندوق المطالبة باستردادها من الحكومة المصرية.

وكشف التقرير أن المخالفات المالية تتعلق بتسجيل بنود الإنفاق، خاصة فيما يتعلق بفواتير الإقامة فى الفنادق والملابس الدعائية ومستلزمات المكاتب والأطعمة.

وكان الصندوق العالمى قد سجل بواعث قلقه للمرة الأولى فى نهاية عام ٢٠١٢ بشأن جودة ومصداقية التقارير المرفوعة من الوكيل المحلى للصندوق، وأرسل وقتها خطاب اداء للحكومة المصرية حدد فيه إشكاليات تتعلق بجودة البيانات وكذلك استقلالية المعلومات المقدمة والمسئولية عن تلك المعلومات، وهى الرسالة التى تزامنت مع تقدم الوكيل المحلى للصندوق باستقالته.

ويقصد بالوكيل المحلى للصندوق منظمات مستقلة فى كل دولة تعمل بشكل لصيق مع الصندوق العالمى الذى لا توجد له مكاتب محلية أو موظفون خارج مقر الصندوق فى جنيف. وتشكل هذه المنظمات "عيون وآذان" الصندوق لتقييم ومراقبة الأنشطة المنفذة أثناء وبعد تقديم المنح المالية.

وكلف الصندوق العالمى وكيلا محليا جديدا بمراجعة كافة النفقات والتعاقدات المبرمة فى الفترة ما بين أكتوبر ٢٠١٢ ومارس ٢٠١٣، وهى المراجعة التى كشفت عن مخالفات فى الإنفاق.

ووفقا للتقرير، فقد وجدت تلك المراجعة "مؤشرات تفصيلية حول وجود فساد ومخالفات أخرى"، كعدم وجود سجلات محاسبية، ووجود نفقات دون وثائق صرف يمكن الاعتماد عليها وأحيانا دون فواتير على الإطلاق، فضلا عن مصروفات لا يمكن تحديد المستفيدين منها أو التحقق من هوياتهم.

كما كشفت التحقيقات أن الموردين الذين اعتمد عليهم البرنامج القومى لمكافحة الإيدز بوزارة الصحة لا يمكن التوصل إليهم على العناوين المسجلة فى فواتير البيع.

وهذا للتقرير فقد كانت هناك أيضا "مخالفات فى المستندات المرفقة بهذه التعاقدات، بما فى ذلك وجود أدلة على أن عددا من هؤلاء الموردين ينتمون إلى نفس الجهة، وتشابه خط اليد المستخدم فى فواتير شراء من جهات توريد مختلفة، بالإضافة لتضارب ومخالفات عديدة فى تواريخ العروض المقدمة والفواتير وسجلات التسليم".

كمال

وفيما يتعلق بفواتير الإقامة فى الفنادق، فقد كشفت التحقيقات أن عددا من الفواتير المقدمة من البرنامج القومى لمكافحة الإيدز قد خلت من أسماء الأشخاص المقيمين أو المستفيدين من تلك النفقات، كما ذكر التقرير أن الشركة الخاصة بتأجير السيارات التى اعتمد عليها البرنامج بشكل رئيسى لا يمكن العثور عليها فى عناوانها المسجل فى الفواتير.

وبناء على نتائج التحقيق، قررت الأمانة العامة للصندوق العالمى اتخاذ عدد من الإجراءات العقابية، لتضمن مطالبة البرنامج القومى لمكافحة الإيدز بوقف جميع الأنشطة غير الأساسية مثل التدريب وورش العمل والندوات، باستثناء "الأنشطة المتعلقة بإنقاذ الحياة".

كما قرر الصندوق أيضا الاقتصار على دفع رواتب الموظفين الأساسيين فقط، مثل مدير البرنامج ومسئول الرصد والتقييم، ومسئول إدارة المشتريات والمعدات، ومسئول مالى، وبالإضافة إلى ذلك فإن توفير الأدوية والمنتجات الصحية يتم الآن من خلال منظمة يونيسيف، التى تقرر تحويل الأموال إليها مباشرة من الصندوق العالمى، كما ذكر التقرير أن وزارة الصحة قامت عقب إبلاغها بنتيجة التحقيق بإقالة مدير البرنامج القومى لمكافحة الإيدز وتعيين مدير جديد، فضلا عن إعلان نيتها تشكيل لجنة لفحص المخالفات الواردة فى التقرير.

كما سيقوم مكتب المفتش العام والأمانة العامة للصندوق باعتماد عدد من الإجراءات الإضافية، بما فيها استرداد مبلغ مالى مناسب تقوم بتحديده الأمانة العامة، واتخاذ إجراءات قانونية تجاه الأشخاص المسئولين عن المخالفات الواردة فى التقرير، إلى جانب مطالبة البرنامج القومى لمكافحة الإيدز باعتماد سياسة تقضى بعدم التعامل بالأموال السائلة فى أى نفقات تتعدى ٢٠٠٠ جنيه مصرى، فضلا عن تحويل كافة إجراءات المشتريات المتعلقة بالأدوية والمنتجات الصحية إلى يونيسيف.

وبناء عليه طالب الدكتور محمود فؤاد مدير برنامج الحق فى الدواء وزارة الصحة المصرية بالتحقيق فى وقائع الفساد المالى الخاصة ببرامج علاج الإيدز والسل والملاريا الذى قدمت من الصندوق العالمى لمكافحة الإيدز والسل حرصا على المال العام وسمعة وزارة الصحة أمام الهيئات المانحة والمولة لبرامج العلاج وضرورة أن يتم اخطار رئاسة مجلس الوزراء بنتيجة التحقيق خصوصا أن الصندوق سيطالب الحكومة المصرية استرداد المبالغ التى ثبت إهدارها

وأضاف أن برنامج علاج مرضى الإيدز قد توقف منذ شهور بسبب عدم وجود موارد مالية بينما تدهورت حالة المرضى بسبب هذا الأمر الذى ينذر بخطورة على حالة المرضى الصحية خاصة أن برنامج العلاج كان مهما أساسيا لعلاج هؤلاء المرضى.

وأشار إلى أن برنامج علاج مرضى الإيدز المعروف باسم HIV- Human قد توقف منذ شهور بسبب عدم وجود موارد مالية لدواء (الثلاثى) للإيدز، إلا أن «أدوية الصف الثانى والثالث والرابع» غير متوافرة، وأجهزة تحليل «الحمل الفيروسى» التى تصل تكلفتها إلى ملايين الجنيهات، خارج نطاق الخدمة. ويعالج بالبرنامج الوطنى لمكافحة الإيدز حوالى ٥ آلاف مريض فيما تدهورت حالة المرضى بسبب هذا أمر الذى ينذر بخطورة على حالة المرضى الصحية خاصة أن برنامج العلاج كان مهما وأساسيا لعلاج هؤلاء المرضى.

بينما استنكرت الدكتورة سوسن الشيخ المسئول عن تدريب الفريق الطبى لبرنامج مكافحة مرض الإيدز لدى وزارة الصحة ومدير الجمعية المصرية لمكافحة مرض الإيدز محاولة مطالبة الصندوق باسترداد الأموال المهدرة كما يزعم.

وتقول إن التمويل متوقف منذ ما يقرب من ثلاث سنوات تقريبا، وأوضحت أن وزارة الصحة لها أنشطة ولم تتوقف بتوقف التمويل ولديها استراتيجيات وخطط لمحاصرة المرض ومكافحته تقوم على عناية المرضى ومتابعتهم صحيا ونفسيا، حيث تقوم بتوفير العلاج والأدوية وخدمة التحاليل مجانا والرعاية الطبية للمرضى خصوصا للمتعايشين مجانا، وهناك مستشفيات تقوم بعلاج مرضى الإيدز كالحميات، والصدرية، والجلدية ومن غير أى تمويل. وأضافت أن التمويل هدفه الأساسى هو برامج التوعية التى كانت تقوم بها الجمعيات الأهلية، وكانت مؤسسات المجتمع المدنى يتقون الدعم والتمويل حتى يقوموا بدورهم التوعوى حيث التمويل هدفه الأساسى وجود برامج تدريب وتوعية.

والمساهمة مع الحكومة ووزارة الصحة فى إعداد برامج ومشاريع وإعلام وتوعية وتدريب نستطيع من خلالها تمكين الأسرة التى يوجد فيها مصاب بالإيدز من ممارسة دورها الوقائى وكيفية احتوائه والتعامل معه بجانب تدريب الفريق الطبى المختص بالبرنامج.

ومعروف أن مصر بها حوالى ٢٥ألف مريض بالإيدز، فمنذ الإعلان عن أول إصابة فى مارس ١٩٨٥ آن ٨٠٪ من الإصابات بين الرجال و١٨٪ من السيدات، و٢٠٪ من هذه الحالات انتقل لها المرض عن طريق «العلاقات الشاذة الجنسية و٢٩٪ لتعاطى المخدرات، و٤٠٪ بطرق أخرى، و٢٪ من أمهات أطفال، وتقول تقارير الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز (UNAIDS) أكدت أن نسبة انتشار الفيروس فى مصر قليلة بالنسبة لعدد السكان، ولكن هناك زيادة تحدث سنويا فالعام الماضى وفق شهادات المختصين وصلت الإصابة إلى ٨٨٨ حالة إلا أن الخبراء يتوقعون أن النسب المعروفة أقل بكثير من الحاصلة فعليا حيث يتزايد الإصابة من المدمنين بالحقن التى تحمل مخدرات أو المثليين.